من مباحث "الاجتهاد" عند الأصوليين

ملخص محاضرة -3ل/ فقه و أصول

2021 - 2020

الجزء الثالث

مراتب الاجتهاد:

الاجتهاد طبقات، هي:

1- الاجتهاد المطلق المستقل: هو استقلال المجتهد بقواعده الخاصة التي استنبطها بنفسه و أقامها لتنزيل الأحكام عليها، و منهم فقهاء الصحابة و فقهاء التابعين و الفقهاء المجتهدون ...

2- الاجتهاد المطلق غير المستقل (المنتسب) : هو التسليم بأصول "المجتهد المطلق المستقل" والاستعانة بكلامه في تتبع الأدلة و الوقوف على المآخذ مع القدرة على الاستنباط على وفقها، و منهم زفر و أبو يوسف و أشهب و ابن القاسم و البُوَيطي و الخِرَقي و أبو بكر الخلال و ...

3- الاجتهاد المذهبي : و لها مراتب:

- ❖ المجتهد المقيد لمذهب إمام معين، و أطلق عليهم "أصحاب الوجوه و الطرق" و "أصحاب الوجوه" و "أصحاب التخريج " و "مجتهدي المذهب"، و وظيفتهم العلمية تدور حول استخلاص القواعد التي كان يلتزم بها الأئمة، ثم استنباط الأحكام التي لم ينص عليها الأوائل بناء على تلك القواعد ...و منهم الكرخي و الطحاوي و الأبهري و المروزي وأبي حامد الإسفراييني ...
- ❖ مجتهد الترجيح أو مجتهد الفتيا الذي تدور وظيفته حول الترجيح بعض الآراء على بعض بقوة الدليل ...

تجزؤ الاجتهاد:

يعبر عنها بمسألة "تجزئة الاجتهاد"، و صورتها "أن تكون للمجتهد القدرة على استنباط الأحكام الفقهية في باب دون غيره من أبواب الفقه أو في جملة من مسائل نفس الباب دون باقي مسائله"، أي أنه متمكن من استنباط بعض الأحكام الفقهية، و قد ذكر الشوكاني هذه المسألة فقال: «هو أن يكون العالم قد تحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون غيرها، فإذا حصل له ذلك فهل له أن يجتهد فيها أو لا، بل لا بد أن يكون مجتهدا مطلقًا ؟ » ...

اختلفوا على اتجاهين:

<u>الاتجاه الأول</u>: يجوز تجزؤ الاجتهاد، و هو مذهب الغزالي و أبي علي الجبائي و أبي عبد الله البصري، وذكر ابن دقيق العيد أنه المختار، و نسبه أبو زهرة إلى بعض المالكية و الحنابلة، و هو قول الظاهرية ...

قالوا: لأنه يمكن الاعتناء بباب فقهي لأجل تحصيل المعرفة بمأخذ أحكامه مما يمكن من الاجتهاد في مسائل تندرج تحته، ثم إن الإحاطة بجميع الأحكام متعذرة، و لو توقف الاجتهاد

عليها لما كان هناك اجتهاد و لا مجتهدون ألبتة، فهذا الإمام مالك سئل قال "لا أدري" و كذا كان منهج الصحابة و أئمة الهدى ....
و أجيب عن هذا بأنهم إنما قالوا "لا أدري" لمانع أو لورع أو لتعنت ...

الاتجاه الثاني: يمنع تجزؤ الاجتهاد، فما لم يحط المجتهد بأدلة جميع أبواب الفقه و مسائله لا يقدر على الاجتهاد في بعض تلك الأبواب أو بعض تلك المسائل، و هو المنقول عن أبي حنيفة و قولُ الشوكاني ...
قالوا: يَحتمل أن يكون مما يجهله المجتهد متعلقا بالمسألة التي هو بصدد الاجتهاد في استنباط حكمها، كما يحتمل اندراج المسألة تحت غير الباب الذي يعلمه المجتهد ....
و أجيب عن هذا بأنه يفترض حصول جميع ما يتعلق بتلك المسألة ...

الترجيح:
بداية ينبغي توضيح أمرين:
1 - إلزامُ الفقيه المستنبط بحفظ كل الفروع بأدلتها و طرق النظر فيها لكي يَصح استنباطه و يَسلم اجتهاده أمرٌ فيه من العنت و التكلف و ...، يقول الآمدي : « وأما الاجتهاد في حكم بعض المسائل فيكفي فيه أن يكون عارفا بما يتعلق بتلك المسألة و ما لا بد منه فيها، و لا يضره في ذلك جهله بما لا تعلق له بها مما يتعلق بباقي المسائل الفقهية، كما أن المجتهد المطلق قد يكون مجتهدا في المسائل المتكثرة بالغا رتبة الاجتهاد فيها و إن كان جاهلا ببعض المسائل الخارجة عنها، فإنه ليس من شرط المفتي أن يكون عالما بجميع أحكام المسائل ومداركها، فإن ذلك مما لا يدخل تحت وسع البشر ...» ... و يقول ابن حزم : «و كل من علم مسألة واحدة من دينه على الرتبة التي ذكرنا جاز له أن يفتي بها، و ليس جهله بما جهل بمانع من أن يفتي بما علم، و لا علمه بما علم بمبيح له أن يفتي فيما جهل، و ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه و سلم إلا و قد غاب عنه من العلم كثير هو موجود عند غيره، فلو لم يفت إلا من أحاط بجميع العلم لما حل لأحد من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتي أصلا، و هذا لا يقوله مسلم، و هو إبطال للدين و كفر من قائله ...» ...
2 – قلة الزاد المعرفي و ضحالة المستوى العلمي في ما يرتبط ببعض أدلة الفروع مع عدم توفر الإمكانات القوية المؤهلة للاجتهاد، كقوة الاستنباط و استحضار جملة القواعد للتعامل مع الدليل قبولا و رفضا، كل هذا لا يعطي الرخصة و لا يمنح الحق في النظر الاجتهادي؛ بسبب نقصان الأهلية ...

ثم إن الأهلية للاجتهاد و ملكة الاستنباط تجعل صاحبها قادرا على البحث و النظر في سائر أبواب الفقه وفروعه، و إن لم يتم ذلك منه بالفعل، و هذا المقدار من الأهلية و الملكة أمر مطلوب و ضروري في كل اجتهاد كليا كان أو جزئيا ...
و الذي يترجح في هذه المسألة هو قول المجوزين؛ للاعتبارات الآتية:
- توفر شروط الاجتهاد (الأساسية) في المجتهد الجزئي ...

- المجتهد الجزئي على إحاطة تامة بالجزء الذي يجتهد فيه (كأنه مجتهد مطلق فيه) ...
- ضرورة عصرية (تخصصات العلوم) ....

<u>وظيفة بحثية:</u>

1 -كيف يمكن ضبط الاجتهاد الجزئي ؟

2 – ابحث عن أعلام من أهل الاجتهاد الفقهي، ثم رتبهم حسب التصنيف الأصولي ؟